العتق وعدمه مرقال الراد اداوصى بعتق عبد لانه قال واى الرقوا ردت قيمة لاعتقه فدل على انه
موصا بعتقه وقوله ثم وقع العتق اذا استحق عتقه وعمر مرقال الاول ارتاول قوله لاعتقه
بمعنى امضى عتقه مسئله قال فان مرقبه اوله ان عليه دينا كاحرا اوامه ولدت علما انها
كانت حره وولدها حر وحملته انه ذكر مسئله احدهما اذا اعتق ثلثه اعبد في مرضه فماتوا ولا شئ لهم
اقرع بينهم فان رجع قرعه العتق على الميت حكم بانه مات حرا واداكان قدر الثلث والخيار واجب
قرعه العتق على احد الخمس يطرق فان زاد الميت بهم مات قبل وفاة الموصى او بعد وفاته قبل
قبض الورثة اباه لم يحسب على الورثة من الثلث وكان الخيار جميع التركة فان زاد الذى وقعت عليه القرعه
يخرج من الثلث كان قيمة ما يصف فيه الاخر عتيقا وان لم يخرج من الثلث عتق منه ما خرج كانه لم يزد التركه
سواهما واما ان كان ما يعدد الموصا وقبض الورثة اباه فانه يحسب عليهم بقيمته وهى اول الامرين
من قيمة من حين الموت الى حين القبض الى امنه اعتق في مرضه ثلثا فاقرع بينهم فخرجت القرعة على
احداهن فولدت قبل العتق فانه حر لانه ولد حره وان كان حاملا بها قبل العتق ولا يكون العتق ولا يكون
وان كان حملها قبل العتق كان عليه الولاء ويتبع ان يعتبر في ثبوت الولاء ان لا يكون الولد اقل من ستة اشهر
من حين العتق مسئله قال ولو قال في مرضه سالم حر وعالم حر وزاد حر ثم مات فله بيد انا الاول
فالاول وحملته اذا اعتق في مرضه المخوف الذى اتصل به الموت عبدا واحدا بعد واحد فان
خرج ثلثهم عتقوا وان لم يخرج ثلثهم فان اجاز الورثة عتقهم عتقوا وان لم يجيزوا ما زاد
على الثلث عتق منهم بقدر الثلث الا انه يبدا بالاول فالاول الا ترى ان الاول لو استحق العتق قبل الثانى فلا يبطل
استحقاقه يعتق الثانى فان خرج الاول من الثلث واحده عتق ورق الاثنان وان لم يخرج واحد منهم
عتق من الاول بقدر الثلث فان خرج من الاول وبقى من الثلث بقدر ضرب ذلك الى الثانى ولو كان الباقى من العتق
سالم وعالم وزاد بعد موته مال فاجاز جميع الثلث عتقوا وان لم يجز جميع الثلث واجاز عتق منهم الورثة
عتقوا وان منعوا فرع بينهم ولم يعتق الاول في نفقة لان رق استحقاق عليهم واحد وهو
الموت لانه جائز ان يموت قبل ان يستوفى حال الاستحقاق فلم يقدم واحد منهم على الاخر الا
باقرعة على العتق المنجز مسئله قال ولو شهد احدا ورثه انه اعتق عبده وصيه وشهد

وانكر ذلك اعتق عبده وصيه وهو الثلث من كل واحد منهما نصفه وهذه المسئلة قد مضت في احكام
الشهادات مسئله قال ولو قال العشرة اعبد له احدكم حر سألنا الورثة فان قالوا لا نعلم اقرع
بينهم واعتق احدهم كان قيمة اولاهم وجملته انه اذا قال له عشرة اعبد فاعتق واحدا منهم
لا بعينه صح العتق في واحد منهم مع الجهالة كما يقع الطلاق في امراة لا بعينها وبطل الاستثناء العتق منهم
ويوقف جميعهم ويعتق عليهم حتى يبين كما قلناه في الطلاق وان عين العتق في احدهم بعين قبل حسب
احساره وليس لغير العبد الاعتراض عليه ولا دعوى العتق لان التعيين يعلو باحساره كما بدا
الايقاع وحتى عتق احدهم انه قال للفرع بين العبد لان المستحق العتق غير معين وحكم غير القرعة
حكم الاعتق لله احد في مرضه ولا يخرجون من الثلث دليلنا ان له تعيين العتق فاذا اوقعه غير معين كان له
تعيينه كالطلاق وكالمعينين في المرض لان جميعهم لو مات في حقه وانما تقع على الورثة
فاذا اوقعه على سالم كان هذا هو المعتق فالاول ان هذا عتق الاول والثانى لا يعتق لان الاول
وقع فيه العتق ولم يبق تعيينه في الثانى فان مات قبل ان يعين فهل يعين الوارث فيه وجهان احدهما لا
يرجع الى تعيين الوارث وانما تقرع بينهم حكما لان رجوع الله تعالى بعد الطلاق ولان التعيين يعلو بعرض المعتق
وقد فات والثانى يرجع الى تعيين الوارث لانه خيار يعلو بالبدل فقام الوارث فيه مقام المورث
كخيار الشفعة والشفعة ولان الطلاق فانه لا يعلق بالدار وانما يعلو بالبدل الا ترى ان الله تعالى
الله تعالى يعرض العتق بسبب خيار الشفعة والشفعة فاما ان عتق احدهما بعينه واشكل عليه
عينه فانه يطالب بذكره ويقرع الاخر على ذلك فان عرف ذلك احدهم فما زاد عبره اما المعتق دون
عينه بمعتمد دعواه وكان على المعتق اليمين انه لم يعتقه وان ادعى احدهم بالعتق ورجع فما لك في هذا
الاخر حكم بعتقهما جميعا لان اقراره الاول في حقه ورجوعه لا يقبل منه واقراره الثانى يازمه لانه يحتمل
ان يكون صادقا فيه لان طرو قوله الخبر على المسئلة الاولى لان قوله في ذلك يعتبر لاخبر فان اشكل
عليه في حتى يذكر ولا يقرع فيرجع الاخر كره فان مات قبل ان يذكر فان الورثة ان احدهما بعد بالعتق
قبل فان كذبهم الباقون كان على ما بين عتق الذى ذكره فان مات قبل ان يذكر ان علم عين المعتق
بسماع عتقه او الخبر الذى تلوته فان قال الوارث ما عدى علم من ذلك فالمنصوص عليه انه يقرع بينهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)